

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

قال : ولو جازَ هذا لجازَ حسون وجَمُول ونعوم من أَدَسْنَ وأَجْمَلَ وأنْعَموما نَحَبٌ
استيفاء القول في هذا الزَّلال ولا نستفتحُ كلامنا بالمدْأَشَةِ في هذا السهو الخَطْلُولِ
القائل وهم حَمَلٌ على قراءة حَفْص (في الدرك الأسفل من النار) فظنَّ أن الدَّرَكَ بوزن
فَعْلٍ وأن فعلاً مصدر فَعَلَ يَفْعَلُ ولم يجعله من الدَّرَكِ لأن الفتحَ عندهم لا يخفُّ
فلا يقولون في جَمَلِ جَمْلُوْذهب عليه أنه قد يكون اسماً مبنياً مثله وإن لم يكن مخفَّفاً
منه كما قالوا دركة ودركة : في حَلَقَةِ الوَتَرِ التي تقع في فُرْصِ القَوْسِ فخفَّفوا
وحرَّكوا .

وعلى أنهم لو كانا مصدرين لجازَ أن يجيئا على الشُّذُوْذِ ولا يُحْمَلُ عليهما ما يُبْنَى
من الفعل لأن الشذوذ ليس بأصل يُقاس عليه ولعله اغترَّ بقولهم دَرَكٌ اك ودَرَكٌ اك أيضاً
شاذَّ لأنهم قد نقلوا أفْعَلَ يَفْعَلُ .

وهو قليل فقالوا : فطَرَّتْهُ فأفْطَرَّ وبَشَّرَتْهُ فأَبَشَّرَ فجاء على هذا دَرَكْتُه
فأدَرَكْتَ كقال سيبويه : وهذا الذَّحْوُ قليل في كلامهم أو لعله ذهب إلى قولهم : دَرَكٌ مثل
نَزَالِ فظنَّ أنه يقال منه دَرَكٌ كما يقال : مَناع ونَزَالِ من مَنَعَ ونزل وذهب عنه أنه
قد جاء الرُّبَاعِيَّ في هذا الباب كما قالوا قَرَّ قَارَ وعَرَّ عَارَ في معنى قَرَّ قَرَّ وعَرَّ عَرَّ
فأما الفرق بين الرباعي والثلاثي فهو أن سيبويه يرى إجازة فعال في موضع فعل الأمر في
الثلاثي كلاًه ويمنعه في الرباعي إلا مسموعاً .

وقال غيره من النحويين : بل هما ممنوعان إلا مسموعين واعتمد سيبويه في الفرق على
كثرة ما جاء في الثلاثي وقلَّة ما جاء في الرباعي .

أو لعله أصغى إلى قول الراجز : - من الرجز - .

(إن يكشف اللّاه قناع الشك ... بطَفَرٍ إذاً بحاجتي ودَرَك) .

(فهو أحقَّ مَنزَل بترَك ...)